

Distr.
GENERAL

A/49/163
S/1994/603
23 May 1994

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون

البند ٧٢ من القائمة الأولية*

صون الأمن الدولي

رسالة مؤرخة ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام
من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لأوكرانيا
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طي هذا رسالة السيد أناتولي م. زلينكو، وزير خارجية أوكرانيا بشأن الحالة في
كريميا.

وسأغدو ممتنا لو قمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة،
في إطار البند ٧٢ من القائمة الأولية، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فولوديمير د. خاندوغي

القائم بالأعمال المؤقت

البعثة الدائمة لأوكرانيا

لدى الأمم المتحدة

مرفق

رسالة مؤرخة ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام
من وزير خارجية أوكرانيا

في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٤، قام برلمان جمهورية كيريميا باتخاذ قرار يقضي بتجديد شرعية دستور جمهورية كيريميا الصادر في ٦ أيار/مايو ١٩٩٢. والهدف من ذلك هو تغيير المركز القانوني لجمهورية كيريميا المستقلة ذاتيا بوصفها جزءا لا يتجزأ من أوكرانيا. وبهذا الاجراء تكون الهيئة التشريعية لجمهورية كيريميا المستقلة ذاتيا، بوصفها جزءا لا يتجزأ غير قابل للتصرف من أوكرانيا، قد انتهكت دستور أوكرانيا وتشريعاتها الوطنية النافذة، بما في ذلك قانون أوكرانيا المتعلق بمركز جمهورية كيريميا المستقلة ذاتيا والقانون الصادر في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٢ بشأن تعيين حدود السلطات بين سلطات دولة أوكرانيا وجمهورية كيريميا.

إن هذا القرار غير المشروع، الذي جاء نتيجة للسياسة غير المسؤولة التي تنتهجها القيادة الحالية لكيريميا ويستهدف تقويض النظام الدستوري لأوكرانيا وسلامتها الإقليمية، لا يمكن وصفه بأي شيء سوى أنه محاولة واضحة من قبل القوى الانفصالية لتعريض الاستقرار السياسي الداخلي لأوكرانيا للخطر وإثارة توتر في العلاقات بين أوكرانيا والاتحاد الروسي. فذلك الفعل يشكل تهديدا للسلم والاستقرار في المنطقة بل وفي أوروبا بأسرها، وقد تكون له عواقب وخيمة بعيدة المدى، بالنظر الى حالة التوتر القائمة حاليا في هذا الجزء من القارة.

واليوم، وبعد أن اتفقت الدول الأوروبية المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على الأهمية الفائقة لصون وتعزيز مبدأي السلامة الإقليمية وحرمة الحدود القائمة، دون تحفظ، بوصف ذلك تعهدا بإحلال السلم والأمن في أوروبا، فإن المطامح الانفصالية التي تبديها قيادة جمهورية كيريميا قد تؤدي الى زيادة إضعاف وتقويض المبدأين الأساسيين المذكورين من مبادئ القانون الدولي التي يقوم عليها الاستقرار في أوروبا.

لقد ظل رئيس برلمان أوكرانيا وحكومتها، منذ الأيام الأولى لوجود أوكرانيا كدولة مستقلة، يبذلان أقصى الجهود لضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الشاملة لكيريميا. لذلك منحت منطقة كيريميا مركز الجمهورية المستقلة ذاتيا داخل اطار أوكرانيا. واعتمد المرسوم المتعلق بالنظام الاقتصادي الحر في إقليم جمهورية كيريميا بالاضافة الى عدد من الترتيبات الهامة الأخرى المتعلقة بتحقيق الاستقرار لاقتصاد كيريميا وأولي احترام تام للحقوق الثقافية والحقوق الأخرى لسكان كيريميا. والواقع أن أوكرانيا تنفذ سياسة

تقوم على إعلاء راية الحق التاريخي بشأن الشعوب المبعدة وتيسير عودة تثار كيريميا والشعوب الأخرى الى أوطانها التاريخية. وبعبارة أخرى، فإن قيادة أوكرانيا حاولت طوال كل هذه الفترة تسوية قضية استقلال كيريميا الذاتي بشكل شامل وبمرونة وعلى أساس الشرعية. ومما يؤسفنا أن القيادة الحالية لكيريميا بدلا من أن تستفيد بأقصى قدر من الكفاءة من الفرص القانونية المتاحة للتصدي للتحديات الناشئة، آثرت أن تسلك طريق التطرف والمجابهة المباشرة.

إن موقف أوكرانيا بشأن ما يطلق عليه اسم "مسألة كيريميا" قد نقل مرارا الى جميع شركائنا الأجانب، والى المنظمات الدولية ويقابل بالتفهم والتأييد الكاملين من جانب المجتمع الدولي. لذلك يحدوني الأمل، سيادة الأمين العام، في أن تتفهموا وأن تؤيدوا شخصيا الاجراءات المشروعة التي تتخذها حكومة أوكرانيا درءا للعواقب الوخيمة التي يمكن أن تترتب على القرار غير الدستوري الذي اعتمده برلمان كيريميا. وأوكرانيا تحتفظ بالحق في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكي تكفل، في نهاية المطاف، السلامة الإقليمية للدولة على النحو الذي ينص عليه دستورها وقوانينها النافذة، مراعاة لقواعد القانون الدولي، وذلك في حالة زيادة تصاعد الحالة نتيجة للخطوات غير المسؤولة التي اتخذتها قوى التطرف في كيريميا.

وسأغدو ممتنا لو قمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أناتولي زلينكو
وزير خارجية أوكرانيا

— — — — —